النظام يقصف دوما واشتباكات في ريف السويداء

المرصد: مقتل 4 وإصابة 15 بقصف على حي برزة

قصف على ريف دمشق

عناصر من الجيش السوري

- المعارضة تتهم النظام بتكثيف هجماته قبل مفاوضات جنيف
- الجيش الحر يسيطر على دوار الجحجاح في الباب
- منظمة حقوقية تطالب بتحقيق مستقل بشأن الانتهاكات في سوريا

عواصم – «وكالات»: جدد الطيران الحربي التابع للنظام السوري قصفه على مناطق متفرقة في مدينة دوما، بينما يشهد ريف السويداء الشرقي اشتباكات كثيفة بين قوات النظام ومقاتلين من فصائل المعارضة.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان أمس الإثنين: «جددت قوات النظام قصفها على مناطق في مدينة دوما بغوطة دمشق الشرقية، فيما استهدفت طائرات حربية المدينة اليوم بـ6 غارات أسفرت عن مقتل سيدة وطفلتها، وإصابة 7 أشخاص بجراح متفاوتة».

وأكد المرصد أن اشتباكات دارت «بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جهة، ومقاتلي الفصائل من جهة أخرى في ريف السويداء الشرقي، ومعلومات مؤكدة عن خسائر بشرية في صفوف الطرفين».

كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الإثنين، «بمقتل أربعة أشخاص وإصابة 15 آخرين في قصف نفذه الطيران الحربي التابع للنظام السوري على حي برزة الواقع عند الأطراف الشرقية للعاصمة بالعاصمة دمشق».

وقال المرصد، في بيان صحفي أمس، إن «حصيلة القتلى مرشحة للارتفاع لوجود جرحى في حالة خطرة».

وبحسب المرصد، يأتي هذا التصعيد على حي برزة، مع استمرار التصعيد من قبل قوات النظام على حي القابون المحاذي له، لليوم الثالث على التوالي، حيث كانت قوات النظام استهدفت أمس الحي بـ21 صاروخاً يعتقد أنها من نوع أرض-أرض، مما أسفر عن إصابة نحو 10 مواطنين بجراح بينهم أطفال ونساء.

من جانب آخر اتهمت الهيئة العليا للمفاوضات المعارضة، الأحد، النظام السوري بتكثيف هجماته العسكرية على العديد من المناطق الخاضعة لسيطرتها، واعتبرت هذا الأمر بمثابة «رسالة دموية» تسبق مفاوضات جنيف المقررة الخميس المقبل بين الطرفين.

وتضم الهيئة شريحة واسعة من مجموعات سياسية وعسكرية، ستمثل المعارضة خلال الدورة الرابعة من محادثات جنيف الخميس المقبل.

وأفاد بيان للهيئة أن «الجرائم الوحشية التي يرتكبها النظام وحلفاؤه باستهدافه درعا والغوطة الشرقية وأحياء برزة والقابون وتشرين في دمشق وحي الوعر في حمص، وحماة وإدلب وحلب هي رسالة دموية من نظام مجرم تسبق المفاوضات السياسية في جنيف بأيام قليلة، معلنة رفضه أي حل سياسي».

وانتقد البيان الموقف الروسي قائلاً: «يزعم الجانب الروسي أنه يملك تأثيراً كبيراً على نظام الأسد، لكنه حتى اللحظة ومنذ توقيع وقف إطلاق النار في الثلاثين من ديسمبر(كانون الأول) الماضي، لم يبد الجدية المطلوبة لكبح النظام عن ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب السوري، بل تعداه ليكون في بعض الأحيان مباركاً لهذه الجرائم».

وفي بيان منفصل حمل توقيع «وفد قوى الثورة السورية العسكري»، اعتبرت الفصائل العسكرية المعارضة أن التصعيد الأخير للنظام «يقوض مشروع وقف إطلاق النار ويجهز على فرص الحل السياسي ويعطي الحق للفصائل الثورية بالرد المفتوح على كل اعتداء من قبل النظام وحلفائه على الشعب السوري».

وقتل 16 شخصاً على الأقل، بينهم امرأتان، السبت بقصف لقوات النظام استهدف جنازة في ضواحي دمشق، كما قتل ثلاثة مدنيين في غارات جوية استهدفت حي الوعر في حمص، حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وفي جنوب سوريا، قتل سبعة أشخاص الأحد في ضربات جوية للنظام، في حين أدى تبادل إطلاق النار في درعا إلى مقتل ممرضة وطفلة، بحسب المرصد.

ويسري في سوريا حالياً وقف لإطلاق النار تم التوصل إليه بالاتفاق بين تركيا وروسيا في الثلاثين من ديسمبر، إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة القتال في مناطق عديدة من سوريا.

ومن المقرر أن تفتتح مفاوضات جنيف في الثالث والعشرين من الشهر الحالي بإشراف الأمم المتحدة على أن يترأس وفد المعارضة المحامي محمد صبرا.

وهي الجولة الرابعة من المفاوضات التي تجري في جنيف منذ بدء النزاع.

من ناحية أخرى تقدمت فصائل الجيش السوري الحر «درع الفرات» المدعومة من تركيا، داخل مدينة الباب في ريف حلب الشرقي، أمس الإثنين.

وقال قائد في مجلس الباب العسكري إن «الثوار سيطروا، أمس الإثنين، على الثانوية الصناعية ودوار الجحجاح وسط مدينة الباب، بعد اشتباكات هي الأعنف مع مسلحي تنظيم داعش الذين عمدوا إلى تفخيخ عدد من المنازل قبل انسحابهم منها تحت ضربات الثوار».

وأشار إلى أن «المعارك لا تزال مستمرة تحت قصف مدفعي وجوي من سلاح الثوار والمدفعية والطيران التركي».

وأكد القائد العسكري، الذي طلب عدم ذكر اسمه أن «وتيرة المعارك ارتفعت منذ 48 ساعة الماضية مع عزم قوات درع الفرات السيطرة الكاملة على المدينة، التي بات نصفها تحت سيطرة الثوار، وأهمها جبل عقيل الاستراتيجي ومزارع الشهابي غرب وشمال مدينة الباب».

من جانب آخر طالب الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، سليل شيتي، بتحقيق سريع ومستقل، من قبل خبراء محايدين في الجرائم الوحشية التي تم الكشف عنها أخيراً في سوريا.

وقال شيتي في مقابلة على هامش مؤتمر ميونخ الدولي للأمن: «يتعين على حلفاء الحكومة السورية، بمن فيهم روسيا، زيادة الضغط لإنهاء هذه الانتهاكات وإتاحة دخول فوري لمراقبين مستقلين».

وذكر أنه «يتعين على المجتمع الدولي عدم الاستمرار في تجاهل التقارير التي تتحدث عن عمليات تعذيب وإعدامات جماعية في سجون عسكرية بسوريا»، مطالباً بطرح الموضوع «في جدول أعمال محادثات السلام المقرر عقدها في جنيف هذا الأسبوع». وقال: «يتعين على الأمم المتحدة أيضا إجراء تحقيق في هذه الجرائم».

وبحسب استقصاء للعفو الدولية، تم «إعدام نحو 13 ألف شخص في سجون سوريا خلال الفترة من 2011 حتى 2015، بناءً على أوامر من الحكومة السورية، كما أدلى مسجونين باعترافات تحت وطأة التعذيب».

وأكد مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا التقرير، بينما نفى الرئيس السوري بشار الأسد تقرير منظمة العفو، معتبرا إياه عاريا عن الصحة وغير متوازن.

وقال شيتي: «تلك الفظائع من أشد انتهاكات حقوق الإنسان تروعيا وفزعا عايشناها حتى الآن. المفزع هو الطبيعة المنهجية لهذه الجرائم التي تشير إلى أنها مأذون بها من أعلى مستويات الحكومة السورية».

وناشد شيتي المجتمع الدولي حماية اللاجئين السوريين من التمييز والتعذيب والشقاء، وقال: «من المهم أن يتحمل العالم مسؤوليته تجاه أزمة اللاجئين العالمية. ويتعين أيضا على كافة الدول زيادة عدد أماكن إعادة التوطين التي يتيحونها للاجئين».

وأضاف أنه «يتعين على المجتمع الدولي عدم الاستمرار في تجاهل التقارير التي تتحدث عن عمليات تعذيب وإعدامات جماعية في سجون عسكرية بسوريا»، مطالبا بطرح الموضوع «في جدول أعمال محادثات السلام المقرر عقدها في جنيف هذا الأسبوع». وقال: «يتعين على الأمم المتحدة أيضا إجراء تحقيق في هذه الجرائم».

وبحسب استقصاء للعفو الدولية، تم «إعدام نحو 13 ألف شخص في سجون سوريا خلال الفترة من 2011 حتى 2015، بناءً على أوامر من الحكومة السورية، كما أدلى مسجونين باعترافات تحت وطأة التعذيب».

وأكد مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا التقرير، بينما نفى الرئيس السوري بشار الأسد تقرير منظمة العفو، معتبرا إياه عاريا عن الصحة وغير متوازن.

وقال شيتي: «تلك الفظائع من أشد انتهاكات حقوق الإنسان تروعيا وفزعا عايشناها حتى الآن. المفزع هو الطبيعة المنهجية لهذه الجرائم التي تشير إلى أنها مأذون بها من أعلى مستويات الحكومة السورية».

وناشد شيتي المجتمع الدولي حماية اللاجئين السوريين من التمييز والتعذيب والشقاء، وقال: «من المهم أن يتحمل العالم مسؤوليته تجاه أزمة اللاجئين العالمية. ويتعين أيضا على كافة الدول زيادة عدد أماكن إعادة التوطين التي يتيحونها للاجئين».

وأضاف أنه «يتعين على المجتمع الدولي عدم الاستمرار في تجاهل التقارير التي تتحدث عن عمليات تعذيب وإعدامات جماعية في سجون عسكرية بسوريا»، مطالبا بطرح الموضوع «في جدول أعمال محادثات السلام المقرر عقدها في جنيف هذا الأسبوع». وقال: «يتعين على الأمم المتحدة أيضا إجراء تحقيق في هذه الجرائم».

وطالب شيتي أيضا مجلس الأمن بإطلاع المحكمة الجنائية الدولية على الأوضاع في سوريا، وقال: «بدون مساءلة سيستمر جناة جرائم الحرب في ارتكاب انتهاكات».

وزراء خارجية تونس ومصر والجزائر يؤكدون رفض أي حل عسكري في ليبيا

وزراء خارجية مصر وتونس والجزائر

تونس – «وكالات»: أكد وزراء خارجية مصر وتونس والجزائر أمس الإثنين، الالتزام بأربع نقاط بشأن الوضع في ليبيا، من بينها رفض أي حل عسكري للأزمة في ليبيا وضرورة استمرار المشاورات للتوصل الى تعديلات توافقية لاتفاق الصخيرات.

جاء ذلك في وثيقة للوزراء الثلاثة عقب لقائهم بالرئيس التونسي الباجي قائد السبسي أمس الإثنين.

وقال وزير خارجية مصر سامح شكري، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيريه التونسي خميس الجهيناوي والجزائري عبد القادر مساهل: «نريد وحدة الرؤية للتوصل إلى حل ليبي ليبي».

ومن جانبه، أكد وزير خارجية الجزائر أن مستقبل الليبيين بيد الليبيين، وأن الدول الثلاث مع حوار ليبي بعيدا عن أي ضغط.

من جانب آخر أبدى الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي تفاؤلا، إزاء إمكانية نجاح مبادرته في تحقيق حل للأزمة الليبية في إطار اللقاء بين دول جوار ليبيا العرب المباشرين وهي بلاده والجزائر ومصر، والذي بدأ أمس، بتونس على مستوى وزراء خارجية البلدان الثلاثة.

وأكد في حديث لإحدى القنوات التلفزيونية التونسية الأحد، حرص بلاده على جعل معالجة الأزمة الليبية تتم في إطار الأطراف الليبيين دون تدخل أجنبي منتقدا الحلول العسكرية بصورة خاصة.

المجلس الرئاسي الليبي ينفي تعرض السراج لإطلاق نار

طرابلس – «وكالات»: نفى مكتب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في اتصال هاتفي مع وكالة أفريقيا الليبية، تعرض موكب رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج لإطلاق نار، واصفا هذه الأخبار بغير الدقيقة.

داعياً لتحري الدقة عند بث خبر عاجل بهذا الشكل.

وكان المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة، أكد في بيان عاجل له تعرّض موكب يُقل رئيس مجلس الدولة عبدالرحمن السويحلي، ورئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وآمر الحرس الرئاسي نجمي الناكوع لإطلاق نار كثيف أثناء مرورهم بالطريق السريع من قبل المجموعة المسلحة المتمركزة في القصور، وإصابة الذين من الحراسات.

زعم تصفية عناصر من «داعش»

الجيش الإسرائيلي يعلن سقوط صاروخين أطلقا من سيناء

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أعلن الجيش الإسرائيلي سقوط صاروخين تم إطلاقهما من شبه جزيرة سيناء في أرض قضاء بإسرائيل صباح أمس الاثنين.

وأفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية على موقعها على الانترنت، بأن الصاروخين سقطا في منطقة المجلس الإقليمي أشكول، وفقا للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي.

ولم يسفر سقوط الصاروخين عن وقوع إصابات أو أضرار، بحسب الصحيفة.

وجاء في بيان الجيش الإسرائيلي أنه لم يتم إعلان حالة التأهب من اللون الأحمر، بسبب سقوط الصاروخين في أرض فضاء.

وياتي الحادث بعد إعلان تنظيم داعش مقتل خمسة أشخاص في غارة إسرائيلية نفذتها طائرة بدون طيار في شمال سيناء.

وكانت مواقع جهادية تناقلت الليلة الماضية بياناً لوكالة «أعماق» التابعة للتنظيم، قالت فيه «إن الغارة استهدفت سيارة بقرية شيبانة جنوب مدينة رفح في شمال سيناء السبت».

قوة تابعة لتنظيم «داعش» في سيناء مصر

وكان تنظيم «ولاية سيناء» التابع لـ«داعش» أعلن قبل أيام تبنيه لإطلاق صواريخ على منتجع إيلات جنوب إسرائيل.

من جانب اخر زعمت وسائل إعلام إسرائيلية مساء الأحد، أن طائرة بدون طيار إسرائيلية قصفت مجموعة تتبع لـ «ولاية سيناء» الإرهابية التابعة لتنظيم داعش، في محافظة سيناء المصرية، لصلتها بإطلاق صواريخ تجاه مدينة إيلات قبل أيام.

وقال موقع «روتر نت» العبري إن «طائرة استطلاع قصفت بصاروخين سيارة كانت تقل خلية مكونة من خمسة أشخاص في رفح المصرية وقتلتهم»، مشيراً إلى أن الخلية تم تصفيتها بسبب ضلوعها في إطلاق صواريخ من سيناء باتجاه الاحتلال الإسرائيلي.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، قبل أيام سقوط صواريخ من شبه الجزيرة المصرية على منتجع إسرائيلي في مدينة إيلات، دون سقوط جرحى، كما أعلن أن بعضا من هذه الصواريخ تم اعتراضه في الجو بواسطة بطاريات «القبة الحديدية».

وأكد تنظيم داعش في سيناء مسؤوليته عن إطلاق هذه الصواريخ، من منطقة سيناء والتي يكثف فيها عملياته.

ولم يصدر عن الجهات الرسمية المصرية، أي تعليق على هذا الحادث.

«النقض المصرية» تؤيد إعدام 10 أشخاص في قضية استاد بورسعيد

القاهرة – «وكالات»: أيدت محكمة النقض المصرية اليوم الإثنين حكما نهائيا بإعدام 10 أشخاص في قضية «مذبحة إستاد بورسعيد»، التي قتل فيها أكثر من 70 مشجعا لكرة القدم في 2012.

ومحكمة النقض هي أعلى محكمة مدنية في مصر وأحكامها غير قابلة للطعن.

وكانت محكمة للجنايات قضت في يونيو 2015 بإعدام 10 أشخاص، وسجن عدد آخر، أدينوا بالقتل في أحداث الشغب التي اندلعت في إستاد مدينة بورسعيد الساحلية، بعد مباراة بين الأهلي وفريق المصري البورسعيدي بالدوري المصري الممتاز في الأول من فبراير 2012.